مجـــلـة الحـــق للعلوم الشرعية والقانونية
Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences
تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index
المجلد الثالث عشر ــ العدد الثاني 2026 ــ الصفحات (100-112)
ISSN 3005 – 3919 معامل التأثير العربي 1.72 لسنة 2025 2.113 (ISI) لسنة 2025

The role of international bodies in combating terrorism crimes

Khairy abdelnabi salamah*
Department of Public Law, Faculty of Law, Zliten, University of Sabratha, Sabratha, Libya
Khayri.salama@sabu.edu.ly

دور الهيئات الدولية في مكافحة جرائم الإرهاب

د خيري عبدالنبي جماعة *
قسم القانون العام، كلية القانون زلطن ، جامعة صبراتة ، صبراتة ، ليبيا

Received: 18-05-2026	Accepted: 20-06-2026	Published: 02-07-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
يهدف البحث إلى بيان مفهوم جرائم الإرهاب وخصائصها في القانون الدولي، وتحليل الدور الذي تؤديه الهيئات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية، في مكافحة هذه الجرائم، إضافة إلى دراسة الآليات القانونية والأمنية المعتمدة دوليًا والتحديات التي تواجه الجهود الدولية في هذا المجال، واعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة النصوص القانونية الدولية والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الهيئات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتوصل البحث إلى أن الإرهاب يمثل جريمة دولية عابرة للحدود تتسم بالتعقيد والتطور المستمر، وأن غياب تعريف دولي موحد للإرهاب ما زال يشكل أحد أبرز المعوقات القانونية أمام الجهود الدولية، كما أظهرت الدراسة أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد أسهما بصورة كبيرة في تطوير منظومة دولية لمكافحة الإرهاب من خلال إصدار الاتفاقيات والقرارات الملزمة، ولا سيما القرارين 1368 و1373، فضلًا عن اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وإنشاء أجهزة ولجان متخصصة لمتابعة تنفيذ التدابير الدولية، وخلص البحث إلى أن فعالية الهيئات الدولية في مكافحة الإرهاب ما تزال تواجه تحديات عديدة، من أبرزها الخلافات السياسية بين الدول، وازدواجية المعايير، وصعوبة التوفيق بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان، فضلًا عن التطور التكنولوجي الذي تستفيد منه الجماعات الإرهابية، وأوصى البحث بضرورة تعزيز التعاون الدولي، والعمل على وضع تعريف دولي موحد للإرهاب، ومعالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى التطرف والإرهاب.

الكلمات الدالة: الإرهاب الدولي، جرائم الإرهاب، الهيئات الدولية، الأمم المتحدة، مجلس الأمن.

Abstract:
The purpose of this research is to define the nature and characteristics of terrorism as a crime under international law as well as how various international organizations (such as the United Nations, Security Council, and regional/international organizations) have attempted to combat terrorism. It will also analyze

the legal frameworks and security measures developed on the international level to combat terrorism as well as the difficulties that exist for international organizations trying to combat terrorism. In this study, a descriptive-analytical method was employed to review international legal documents, conventions and treaties, and resolutions passed by the various international organizations related to the fight against terrorism. It was determined that terrorism is a transcending crime that occurs across borders and is continuously changing in its nature; additionally, the major legal barrier that impedes international cooperation in fighting terrorism is that there is no single universally recognized definition of terrorism. The authors of this study argue that there has been a significant contribution on the part of the United Nations (UN) and its Security Council to the creation of an internationally recognized framework for counter-terrorism by creating conventions and binding resolutions. The UN Security Council adopted two binding resolutions in the immediate aftermath of the events of September 11, 2001, as well as the Global Counter-Terrorism Strategy and created several bodies and committees dedicated to ensuring compliance with international regulations by member states relating to counter-terrorism. Authors of this study have concluded that a number of obstacles continue to inhibit international organization's ability to combat terrorism. These include ongoing political disagreements between states, inconsistent application of regulations, difficulties balancing the need to protect human rights with the need for effective security measures, and terrorist groups' ability to use advances in technology to their advantage. Some of the recommended measures for overcoming the aforementioned obstructions include (1) Fortifying diplomatic relations among countries that support counter-terrorism; (2) Establishing a comprehensive definition of terrorism that would have universal acceptance; and (3) Addressing the political, economic and social conditions that create an environment conducive to extremism and terrorism.

Keywords: International terrorism, terrorist crimes, international bodies, the United Nations, the Security Council.

المُقَدّمَةُ:

تُعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي واجهت المجتمع الدولي في العصر الحديث، لما تسببه من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين، وما تخلّفه من آثار إنسانية وسياسية واقتصادية واجتماعية عابرة للحدود.

وقد أسهم التطور التكنولوجي والانفتاح العالمي وتنامي شبكات الجريمة المنظمة في تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية وتوسيع نطاق نشاطها، الأمر الذي جعل من الإرهاب تحديا دوليا لا يمكن لدولة منفردة مواجهته بمعزل عن التعاون الدولي والجهود الجماعية المنظمة (عبيد، 2021).

ومن ثمّ برزت الحاجة إلى تفعيل دور الهيئات الدولية باعتبارها الإطار المؤسسي الذي تُدار من خلاله الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة جرائم الإرهاب وتجفيف منابعه والحد من آثاره الخطيرة (الحصايري، 2015).

وقد حظيت قضية مكافحة الإرهاب باهتمام متزايد داخل منظومة الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية، لاسيما بعد تصاعد العمليات الإرهابية الدولية خلال العقود الأخيرة، وما أعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي وآليات حفظ الأمن الجماعي (الأمم المتحدة. 2021).

وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن فأصبحت الهيئات الدولية تضطلع بأدوار متعددة تشمل وضع الاتفاقيات الدولية، وإصدار القرارات الملزمة، وتعزيز التعاون الأمني والقضائي والاستخباراتي بين الدول، فضلًا عن متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب (وهاب، ومرامرية، 2023)، وإلى جانب الأمم المتحدة برز دور عدد من الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الإرهاب، سواء من خلال تجريم صور التمويل والدعم اللوجستي

للجماعات الإرهابية، أو عبر تعزيز الرقابة على الحدود والتعاون القضائي والأمني وتبادل المعلومات والخبرات الفنية (أوبازي،2010).
كما اتجه المجتمع الدولي إلى تبني مقاربات أكثر شمولًا لمكافحة الإرهاب، لا تقتصر على البعد الأمني فحسب، وإنما تمتد لمعالجة الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تُسهم في إنتاج بيئات حاضنة للتطرف والعنف(الحصايري، 2015).
ورغم تعدد الجهود الدولية وتزايد الاتفاقيات والآليات المعنية بمكافحة الإرهاب، إلا أن الواقع العملي يكشف عن استمرار التحديات التي تعوق فعالية الدور الدولي، ومن أبرزها غياب تعريف دولي موحد للإرهاب، وتباين المصالح السياسية للدول الكبرى، وازدواجية المعايير في تطبيق قواعد القانون الدولي، فضلًا عن إشكالية التوازن بين متطلبات مكافحة الإرهاب وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما أن بعض الهيئات الدولية تعرضت لانتقادات تتعلق بضعف آليات التنفيذ وغياب الفاعلية الكافية في مواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود (الحياصات، 2015).
ومن هنا تتجلى أهمية دراسة دور الهيئات الدولية في مكافحة جرائم الإرهاب باعتباره موضوعًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحماية الأمن والاستقرار الدوليين، ويعكس طبيعة التحولات التي يشهدها القانون الدولي المعاصر في مواجهة التهديدات غير التقليدية، كما تبرز الأهمية في بيان مدى كفاية الآليات القانونية والمؤسساتية التي تعتمدها الهيئات الدولية، ومدى قدرتها على تحقيق تعاون دولي فعّال يحد من انتشار الجرائم الإرهابية ويُعزز من منظومة الأمن الجماعي الدولي.
وتتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في التساؤل الآتي: ما فعالية الدور الذي تضطلع به الهيئات الدولية في مكافحة جرائم الإرهاب؟
ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

1. ما المقصود بالإرهاب الدولي، وما طبيعة جرائم الإرهاب في إطار القانون الدولي؟
2. ما الآليات القانونية والمؤسساتية التي تعتمدها الهيئات الدولية في مكافحة الإرهاب؟
3. إلى أي مدى أسهمت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى في الحد من الجرائم الإرهابية؟
4. ما أبرز المعوقات التي تواجه التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب؟

وتتمثل الفجوة البحثية في أن العديد من الدراسات السابقة (العدوان والصوالحة، 2012) تناولت الإرهاب من زاوية أمنية أو جنائية أو سياسية، في حين لم تُعطِ بعض الدراسات اهتماما كافيا للتحليل المتكامل للدور المؤسسي والقانوني الذي تمارسه الهيئات الدولية في مكافحة جرائم الإرهاب، خاصة في ظل التطورات الحديثة المرتبطة بالإرهاب العابر للحدود وتمويل الإرهاب والإرهاب الإلكتروني، فضلًا عن محدودية الدراسات العربية التي تناولت تقييم فعالية هذه الهيئات في ضوء التطبيق العملي والواقع الدولي المعاصر.
ويهدف البحث إلى بيان مفهوم جرائم الإرهاب في القانون الدولي، وتحليل الدور الذي تؤديه الهيئات الدولية في مكافحة هذه الجرائم، مع إبراز أهم الآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة دوليا، وبيان التحديات التي تواجه الجهود الدولية في هذا المجال، وصولا إلى تقييم مدى فعالية النظام الدولي في مواجهة الإرهاب واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي وتحقيق الأمن الجماعي، وللإجابة عن إشكالية البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لجرائم الإرهاب
المبحث الثاني: دور الهيئات الدولية في مكافحة جرائم الإرهاب
المبحث الثالث: آليات مكافحة الإرهاب والتحديات التي تواجه الهيئات الدولية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لجرائم الإرهاب

المطلب الأول: مفهوم جرائم الإرهاب وخصائصها في القانون الدولي.

تُعد جريمة الإرهاب من أكثر الجرائم تعقيدًا وإثارةً للجدل في نطاق القانون الدولي المعاصر، وذلك بسبب تشعب أبعادها السياسية والقانونية والأمنية، فضلًا عن اختلاف الرؤى الدولية بشأن تحديد مفهوم موحد لها.

وقد أدى هذا التباين إلى صعوبة الاتفاق على تعريف جامع مانع للإرهاب، بالرغم من الجهود الدولية المتواصلة في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة. فالإرهاب لم يعد مجرد سلوك إجرامي داخلي، بل تحول إلى ظاهرة دولية عابرة للحدود تهدد أمن الدول واستقرار المجتمعات والسلم الدولي بصورة مباشرة (الدوسري، 2021)

وقد عرّف جانب من الفقه القانوني الإرهاب بأنه استخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية أو عقائدية أو دينية من خلال بث الرعب والخوف بين الأفراد أو الجماعات، بينما اتجهت بعض الاتفاقيات الدولية إلى التركيز على طبيعة الفعل الإرهابي ونتائجه أكثر من التركيز على الدوافع الكامنة وراءه، إذ اعتبرت الأعمال التي تستهدف المدنيين أو الممتلكات العامة أو وسائل النقل الدولية أعمالًا إرهابية متى كان الغرض منها الإخلال بالأمن العام أو التأثير على إرادة الدول والمنظمات الدولية.(الجزولي،2019)

كما يرى المكاشفي أن الإرهاب يمثل صورة من صور الجريمة المنظمة الدولية، بالنظر إلى اعتماده على شبكات عابرة للحدود، واستفادته من التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة في التخطيط والتمويل والتنفيذ، وفي هذا السياق أصبح الإرهاب يتخذ أشكالًا متعددة، كالإرهاب السياسي والديني والاقتصادي والإلكتروني، الأمر الذي زاد من خطورته وصعوبة مواجهته بالوسائل التقليدية (علي،2009)

ومن ناحية أخرى، يميز الفقه الدولي بين الإرهاب وبين حركات المقاومة المشروعة، إذ إن المقاومة التي تمارسها الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير تُعد حقًا مشروعًا تكفله قواعد القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة، شريطة الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

أما الأعمال التي تستهدف المدنيين وتنشر الرعب لتحقيق أهداف غير مشروعة فتندرج ضمن مفهوم الإرهاب الدولي وقد أثار هذا التمييز إشكالات قانونية وسياسية واسعة بسبب محاولات بعض الدول الخلط بين المقاومة والإرهاب لتحقيق مصالح سياسية معينة. (العدوان، الصوالحة، 2012)

وتتميز جرائم الإرهاب بعدد من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن الجرائم التقليدية، ومن أبرز هذه الخصائص الطابع الدولي والعابر للحدود، واعتمادها على عنصر التنظيم والتخطيط المسبق، فضلًا عن اعتمادها على العنف المفرط بهدف نشر الذعر الجماعي وتحقيق التأثير النفسي والسياسي، كما تمتاز هذه الجرائم باستخدام وسائل تقنية حديثة وأساليب متطورة في التمويل والتجنيد والدعاية، الأمر الذي جعلها أكثر قدرة على تهديد الأمن القومي والدولي في آن واحد (أوبازي،2010)

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة، يتضح أن غياب تعريف دولي موحد للإرهاب لا يعود إلى قصور قانوني فحسب، وإنما يرتبط أيضًا بالتباين السياسي والأيديولوجي بين الدول. كما أن تعدد صور الإرهاب وتطوره المستمر جعلا من الصعب وضع تعريف ثابت يشمل جميع أشكاله.

ومع ذلك، فإن أغلب الاتجاهات الفقهية والقانونية تتفق على أن جوهر الجريمة الإرهابية يتمثل في استخدام العنف غير المشروع أو التهديد به بقصد نشر الخوف والإضرار بالسلم والأمن الدوليين،

وهو ما يستدعي تعزيز التعاون الدولي لإيجاد إطار قانوني أكثر وضوحًا وفعالية لمكافحة هذه الظاهرة (الحصايري،2015)

المطلب الثاني: أسباب الإرهاب وآثاره على السلم والأمن الدوليين.

تتعدد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الإرهاب وانتشارها، إذ لا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد أو عامل منفرد، وإنما ترتبط بمجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي تسهم مجتمعة في خلق بيئات خصبة للتطرف والعنف وقد أدى تعقد هذه الظاهرة إلى اختلاف التحليلات بشأن جذورها الحقيقية، خاصة مع تداخل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تكوين الجماعات الإرهابية وتوجهاتها (محب الدين،2000)

وتأتي العوامل السياسية في مقدمة الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، حيث يسهم الاستبداد السياسي وغياب العدالة وضعف المشاركة الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان في دفع بعض الأفراد والجماعات نحو تبني العنف كوسيلة للتعبير عن مطالبهم أو تحقيق أهدافهم كما أن الاحتلال الأجنبي والصراعات المسلحة والتدخلات الدولية تمثل بيئات محفزة لنشوء التنظيمات الإرهابية وتنامي الفكر المتطرف (الحصايري،2015)

أما العوامل الاقتصادية والاجتماعية فتتمثل في انتشار الفقر والبطالة والتفاوت الطبقي وغياب التنمية، وهي ظروف تدفع بعض الفئات المهمشة إلى الانخراط في التنظيمات الإرهابية نتيجة الشعور بالإقصاء وفقدان الأمل كذلك فإن ضعف المؤسسات التعليمية والثقافية وغياب الوعي المجتمعي يسهمان في تسهيل عمليات التجنيد ونشر الأفكار المتطرفة، خاصة بين فئة الشباب (الدوسري،2021)

كما لعب التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة دورًا مهمًا في توسع الظاهرة الإرهابية، حيث استفادت الجماعات الإرهابية من شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر أفكارها وتجنيد الأفراد وجمع التمويل والتنسيق بين عناصرها في مختلف أنحاء العالم وقد أدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بالإرهاب الإلكتروني الذي يمثل تحديا جديدا أمام الدول والهيئات الدولية (الجزولي،2019)

ولم تقتصر آثار الإرهاب على الجانب الأمني فقط، بل امتدت لتشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فالإرهاب يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي للدول، ويُضعف الثقة بالمؤسسات العامة، كما ينعكس سلبًا على الاقتصاد من خلال تراجع الاستثمار والسياحة وزيادة الإنفاق الأمني والعسكري إضافة إلى ذلك، يسهم الإرهاب في نشر الخوف والتوتر داخل المجتمعات ويهدد حقوق الإنسان والحريات العامة (علي ،2009)

أما على المستوى الدولي، فإن الإرهاب يمثل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين، إذ يؤدي إلى تصاعد النزاعات الدولية وتوسيع نطاق التدخلات العسكرية والتوترات السياسية بين الدول كما أن استمرار العمليات الإرهابية يعوق جهود التنمية والتعاون الدولي، ويؤثر سلبًا على الاستقرار العالمي (أوبازي،2010)

ومن خلال ذلك يتضح أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تتحقق بالحلول الأمنية وحدها، بل تتطلب معالجة شاملة لجذور الظاهرة وأسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، في إطار تعاون دولي قائم على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: دور الهيئات الدولية في مكافحة جرائم الإرهاب

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مكافحة الإرهاب.

تُعد الأمم المتحدة الإطار الدولي الأبرز في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك انطلاقًا من المقاصد التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين فقد نصت المادة الأولى من

الميثاق على أن من مقاصد الأمم المتحدة: «حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقًا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها». ويُستفاد من هذه المادة أن مواجهة الإرهاب تدخل ضمن الاختصاص الأصيل للأمم المتحدة باعتبار الإرهاب من أخطر التهديدات الموجهة للاستقرار الدولي.

وقد اضطلع مجلس الأمن الدولي بدور محوري في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حين أصدر القرار رقم 1368 لسنة 2001 الذي أدان الهجمات الإرهابية واعتبرها تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، مؤكدًا «الحق الطبيعي الفردي والجماعي للدول في الدفاع عن النفس وفقًا لميثاق الأمم المتحدة». ويُعد هذا القرار من أبرز القرارات التي أسست لمرحلة جديدة في التعاطي الدولي مع جرائم الإرهاب باعتبارها جرائم ذات طابع دولي تهدد الأمن الجماعي(الحياصات،2015).

كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1373 لسنة 2001 الذي شكّل نقلة نوعية في مجال مكافحة الإرهاب، حيث ألزم الدول باتخاذ تدابير تشريعية وأمنية ومالية لمنع تمويل الإرهاب وتجريم تقديم الدعم للجماعات الإرهابية. وقد نص القرار في الفقرة الأولى منه على أن «تمنع جميع الدول تمويل الأعمال الإرهابية وتقمعه، وأن تجرم تعمد توفير الأموال أو جمعها». كما ألزم القرار الدول بتبادل المعلومات والتعاون القضائي وتسليم المتهمين بارتكاب الجرائم الإرهابية (الزهر،2008)

وإلى جانب مجلس الأمن، تؤدي الأمانة العامة للأمم المتحدة دورًا مهمًا في تنسيق الجهود الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، حيث يباشر الأمين العام مهام المتابعة والتنسيق بين الأجهزة والوكالات الدولية المعنية. وقد أشار الباحثان صباح صاحب العريض وأمير محسن عبيد الصراف إلى أن الأمين العام يمثل «القائد الفعلي للهيئة الأممية والمتحدث الرسمي باسمها»، وأنه يضطلع بإدارة نشاطات الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة ضمن إطار حفظ السلم والأمن الدوليين (العريض، الصراف،2024).

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب سنة 2006، والتي تُعد أول إطار استراتيجي عالمي متفق عليه لمواجهة الإرهاب. وقد أكدت الاستراتيجية على ضرورة معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وتعزيز قدرات الدول في مجال المكافحة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أثناء تنفيذ التدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتمثل هذه الاستراتيجية تحولًا من المقاربة الأمنية الضيقة إلى مقاربة شاملة متعددة الأبعاد (وهاب، مرامرية.2023)

كما أنشأت الأمم المتحدة عددًا من اللجان والأجهزة المتخصصة في مكافحة الإرهاب، ومن أبرزها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 1373، إضافة إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلا أن فعالية هذه الجهود ما تزال تواجه عددًا من التحديات، أبرزها ازدواجية المعايير السياسية، واختلاف مواقف الدول بشأن تعريف الإرهاب، فضلًا عن استخدام بعض الدول لملف مكافحة الإرهاب لتحقيق مصالح سياسية أو عسكرية (حوحو،2010).

المطلب الثاني: دور المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

أدى الطابع العابر للحدود الذي تتسم به جرائم الإرهاب إلى تعزيز الحاجة للتعاون الدولي والإقليمي بين الدول والمنظمات الدولية، إذ أصبحت مواجهة الإرهاب تتطلب تنسيقًا جماعيًا في المجالات الأمنية والقانونية والقضائية والمالية ومن هذا المنطلق، برز دور المنظمات الدولية

والإقليمية باعتبارها آليات مؤسسية تسهم في توحيد الجهود الدولية وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء (المجالي،2014).
وقد اضطلعت منظمة الشرطة الجنائية الدولية بدور بارز في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال إنشاء قواعد بيانات خاصة بالمطلوبين دوليًا، وتسهيل تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين أجهزة الشرطة في الدول المختلفة، حيث تعمل المنظمة على دعم التحقيقات المتعلقة بالجرائم الإرهابية العابرة للحدود، وتعزيز التعاون الفني والتدريب الأمني بين الدول الأعضاء (علي،2009).
كما أسهمت جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب عبر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998 [صدرت الاتفاقية بقرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب فى اجتماعهما المشترك الذى عقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 1998/4/22 تاريخ بدء النفاذ: 7 أيار/مايو 1999، وفقا للمادة 40]، والتي نصت في مادتها الثانية على التزام الدول الأطراف «تعزيز التعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية»، وتضمنت الاتفاقية أحكاما تتعلق بتبادل المعلومات وتسليم المتهمين والمساعدة القضائية، بما يعكس توجهًا عربيًا نحو بناء إطار قانوني مشترك لمواجهة الإرهاب (الزهر،2008)
وفي الإطار الأوروبي، اعتمد الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير والسياسات المشتركة لمكافحة الإرهاب، خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي شهدتها بعض الدول الأوروبية. وتمثلت هذه الجهود في تعزيز الرقابة على الحدود، وتطوير آليات تبادل البيانات الأمنية، وتجفيف منابع تمويل الإرهاب، إضافة إلى إنشاء أجهزة مختصة بالتنسيق الأمني والاستخباراتي بين الدول الأعضاء (عمروش،2019).
كما لعبت المنظمات الإقليمية الإفريقية والإسلامية دورًا مهمًا في مكافحة الإرهاب، حيث اعتمد الاتحاد الإفريقي اتفاقية الجزائر لمنع ومكافحة الإرهاب لسنة 1999[اتفاقية الجزائر لسنة 1999 أداة هامة في " المكُافحة " المشتركة ضد الإرهاب]، والتي أكدت على ضرورة تجريم الأعمال الإرهابية وتعزيز التعاون الأمني والقضائي بين الدول الإفريقية. كذلك اهتمت منظمة التعاون الإسلامي بوضع آليات للتنسيق بين الدول الإسلامية في مواجهة التطرف والإرهاب واحترام مبادئ الشريعة والقانون الدولي(الحياصات،2015).
ومن أبرز صور التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب التعاون القضائي والأمني، حيث تلجأ الدول إلى إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بتسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية. كما أصبح التعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب من أهم صور العمل الدولي المشترك، خاصة بعد تصاعد استخدام الجماعات الإرهابية للأنظمة المالية والتقنيات الحديثة في تمويل أنشطتها (حوحو،2010)
ورغم التطور الملحوظ في أطر التعاون الدولي والإقليمي، إلا أن هذه الجهود ما تزال تواجه تحديات عديدة، من بينها تعارض المصالح السياسية بين الدول، وضعف الثقة المتبادلة، واختلاف التشريعات الوطنية المتعلقة بالإرهاب، فضلًا عن التخوف من المساس بالسيادة الوطنية (وهاب، مرامرية.2023)

المبحث الثالث: آليات مكافحة الإرهاب والتحديات التي تواجه الهيئات الدولية
المطلب الأول: الآليات القانونية والأمنية الدولية لمكافحة جرائم الإرهاب.
أدرك المجتمع الدولي خطورة جرائم الإرهاب وما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي دفعه إلى تطوير منظومة متكاملة من الآليات القانونية والأمنية لمواجهتها وقد ارتكزت

هـذه المنظومـة علـى الاتفاقيـات الدوليـة وقـرارات مجلـس الأمـن الـدولي والتعـاون الأمنـي والقضـائي بـين الـدول، فضـلًا عـن إنشـاء أجهـزة ولجـان متخصصـة داخـل منظومـة الأمـم المتحـدة لمتابعـة تنفيـذ التدابير الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وتمويله (Christie.2024).

شـهدت العقـود الأخيـرة تحـولاً ملحوظـاً فـي طبيعـة الآليـات الدوليـة الموجهـة لمكافحـة الإرهـاب، إذ لـم تعـد المواجهـة مقتصـرة علـى التـدخلات العسـكرية أو التـدابير الأمنيـة التقليديـة، وإنمـا اتجـه المجتمـع الـدولي نحـو بنـاء منظومـة قانونيـة ومؤسسـاتية شـاملة تسـتهدف البنيـة الفكريـة والتنظيميـة والماليـة للجماعات الإرهابية (Scott.2019).

وقد بـرز هـذا التحـول بصـورة أوضـح بعـد تزايـد العمليـات الإرهابيـة العـابرة للحـدود ومـا نـتج عنهـا مـن تهديـد مباشـر للاسـتقرار الـدولي، الأمـر الـذي دفـع الـدول إلـى تطـوير أدوات قانونيـة ذات طـابع عـالمي تقوم على التنسيق والتكامل بين المؤسسات الأمنية والقضائية والاستخباراتية (Martin,2023).

ومـن أبـرز الآليـات القانونيـة الدوليـة المعاصـرة اعتمـاد الـدول علـى التشـريعات الوقائيـة التـي تسـتهدف منـع التطـرف العنيـف قبـل تحولـه إلـى نشـاط إرهـابي فعلـي، وذلـك مـن خـلال تجـريم التحـريض والتجنيـد الإلكتروني ونشر المواد المتطرفة عبر الوسائط الرقمية.

وقـد أصـبحت مكافحـة التطـرف الفكـري جـزءاً أساسـياً مـن السياسـات الدوليـة الحديثـة، خاصـة بعـد أن أثبتـت الدراسـات الأمنيـة أن عمليـات التجنيـد الراديكـالي عبـر الإنترنـت تمثـل أحـد أهـم مصـادر التهديـد الإرهابي المعاصر، لاسيما في أوساط ما يعرف بـ"الذئاب المنفردة".

كمـا تطـورت آليـات المراقبـة الإلكترونيـة والاسـتخبارات الرقميـة لتصـبح مـن أهـم الوسـائل المسـتخدمة دولياً فـي مواجهـة التنظيمـات الإرهابيـة، حيـث اتجهـت العديـد مـن الـدول إلـى توسـيع نطـاق الرقابـة علـى الاتصـالات وشـبكات الإنترنـت وتعقـب البيانـات الرقميـة المشـبوهة. وقـد سـاعدت هـذه التـدابير فـي كشـف العديـد مـن الخلايـا الإرهابيـة وإحبـاط عمليـات قبـل تنفيـذها، غيـر أن هـذه الوسـائل أثـارت فـي المقابـل جـدلاً واسـعاً بشـأن حـدود المسـاس بالخصوصـية والحقـوق المدنيـة للأفـراد، خاصـة فـي الديمقراطيات الغربية(Andrew,2018)

وفـي إطـار التعـاون الأمنـي الـدولي، بـرزت أهميـة الشـراكات الإقليميـة والدوليـة فـي تبـادل المعلومـات الاسـتخباراتية وتعقـب تحركـات العناصـر الإرهابيـة والمقـاتلين الأجانـب. وقـد لعـب الاتحـاد الأوروبـي دوراً محوريـاً فـي هـذا المجـال مـن خـلال تطـوير سياسـة أمنيـة مشـتركة لمكافحـة الإرهـاب تضـمنت إنشـاء قواعـد بيانـات موحـدة، وتعزيـز التعـاون بـين أجهـزة الشـرطة الأوروبيـة، وإقـرار آليـات لتبـادل المعلومات الأمنية بين الدول الأعضاء بصورة فورية (Kenneth.2024)

ومـن الآليـات المسـتحدثة كـذلك اعتمـاد المقاربـات متعـددة الأبعـاد التـي تـربط بـين الأمـن والتنميـة ومكافحـة التطـرف، حيـث لـم تعـد مكافحـة الإرهـاب تُفهـم باعتبارهـا مهمـة أمنيـة بحتـة، بـل أصـبحت تـرتبط بمعالجـة الظـروف الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية المنتجـة للتطـرف والعنـف. وقـد أكـدت العديـد مـن الدراسـات الحديثـة أن نجـاح السياسـات الدوليـة لمكافحـة الإرهـاب يتطلـب معالجـة مشـكلات التهمـيش والإقصـاء والفقـر وضـعف الانـدماج المجتمعـي، إلـى جانـب دعـم بـرامج إعـادة التأهيـل الفكـري ونزع التطرف (Simon,2019).

كـذلك اتجهـت الاسـتراتيجيات الدوليـة الحديثـة إلـى تعزيـز مفهـوم "الأمـن الوقـائي" الـذي يقـوم علـى الاسـتباق بـدلاً مـن رد الفعـل، مـن خـلال تطـوير أنظمـة تحليـل المخـاطر والتنبـؤ بالتهديـدات الإرهابيـة المحتملـة. وفـي هـذا السـياق، اعتمـدت العديـد مـن الـدول والمؤسسـات الأمنيـة علـى تقنيـات الـذكاء الاصـطناعي وتحليـل البيانـات الضـخمة لرصـد الأنمـاط السـلوكية المشـبوهة وتتبـع الشـبكات الإرهابيـة المعقـدة، وهـو مـا يعكـس التحـول مـن المواجهـة التقليديـة إلـى المقاربـة التكنولوجيـة المتقدمـة فـي مكافحـة الإرهاب الدولي(Christian,2014).

المطلب الثاني: التحديات والمعوقات التي تحد من فعالية الدور الدولي في مكافحة الإرهاب.

تواجه الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب تحديات متزايدة ومعقدة نتيجة التحولات المتسارعة في طبيعة التنظيمات الإرهابية وأساليب عملها، فضلاً عن التباين السياسي والقانوني بين الدول بشأن آليات المواجهة وحدودها. وقد أدى هذا الواقع إلى إضعاف فعالية النظام الدولي في بناء استراتيجية موحدة وشاملة قادرة على الحد من التهديدات الإرهابية بصورة نهائية، خاصة في ظل استمرار التوتر بين مقتضيات الأمن ومتطلبات حماية الحقوق والحريات الأساسية (Fiona,2015).

ومن أبرز المعوقات التي تواجه التعاون الدولي استمرار الخلافات السياسية بين الدول الكبرى بشأن تصنيف بعض الحركات والجماعات المسلحة، حيث كثيراً ما يتم توظيف مفهوم الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية أو جيوسياسية. وقد انعكس ذلك على فعالية المؤسسات الدولية، إذ أدى تضارب المصالح الدولية إلى تعطيل بعض المبادرات الجماعية وإضعاف التنسيق الأمني والقضائي في مواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود (Tobias,2022)

كما يشكل الإرهاب الفردي أو ما يعرف بظاهرة "الذئاب المنفردة" تحدياً كبيراً أمام الأجهزة الأمنية الدولية، نظراً لصعوبة اكتشاف هذا النوع من العمليات قبل وقوعها. فالأفراد المنفذون لهذه الهجمات غالباً لا يرتبطون تنظيمياً بشكل مباشر بجماعات إرهابية معروفة، وإنما يتأثرون بخطابات التطرف المنتشرة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يجعل تعقبهم استخباراتياً أكثر تعقيداً من التنظيمات التقليدية (João,2025)

وتبرز كذلك إشكالية التطور التكنولوجي المتسارع الذي أتاح للجماعات الإرهابية استخدام وسائل اتصال مشفرة ومنصات رقمية يصعب اختراقها أو مراقبتها، إضافة إلى استغلال العملات الرقمية وتقنيات التمويل الحديثة في تحويل الأموال بعيداً عن الرقابة التقليدية. وقد أدى ذلك إلى خلق فجوة متنامية بين تطور الوسائل الإرهابية وقدرات الأنظمة القانونية والأمنية التقليدية على المواجهة الفعالة (Simon,2019)

ومن ناحية أخرى، تواجه السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب انتقادات متزايدة بسبب ما قد يترتب عليها من مساس بالحريات العامة وحقوق الإنسان، خاصة في ظل التوسع في إجراءات المراقبة والاحتجاز والتتبع الإلكتروني. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن بعض التدابير الاستثنائية التي اتخذتها الدول تحت ذريعة مكافحة الإرهاب أدت إلى تآكل الضمانات القانونية وإضعاف الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، الأمر الذي قد يسهم بصورة غير مباشرة في تغذية مشاعر التهميش والتطرف داخل بعض المجتمعات(Antoine,2016).

إضافة إلى ذلك، فإن غياب التنمية والاستقرار السياسي في العديد من مناطق النزاع ما يزال يمثل بيئة خصبة لنمو الجماعات الإرهابية واستمرار نشاطها. فالفقر، والبطالة، وضعف مؤسسات الدولة، والصراعات المسلحة، كلها عوامل تساعد التنظيمات الإرهابية على إعادة بناء شبكاتها واستقطاب عناصر جديدة (Murat,2021)

الخاتمة

تأسيسا على ما تم تناوله بالبحث والتحليل في سياق الفصول والمباحث السابقة، يُمكن القول إن هذا البحث قد سعى إلى تفكيك إشكالية محورية تتعلق بمدى فعالية الدور الذي تضطلع به الهيئات الدولية في مكافحة جرائم الإرهاب، ومن خلال تتبع الآليات القانونية والمؤسساتية وتحليل الواقع الدولي، رصدت الدراسة مجموعة من النتائج الجوهرية التي تجيب على تساؤلات البحث الفرعية والأساسية، وذلك على النحو الآتي:

توصل البحث إلى أن غياب تعريف موحد وجامع للإرهاب الدولي في القانون الدولي المعاصر لا يزال يشكل ثغرة قانونية كبرى، حيث تتنازعه التسييس والمعايير المزدوجة. ومع ذلك، استقرت الدراسة على أن الإرهاب جريمة دولية عابرة للحدود بطبيعتها، تستهدف ترويع المدنيين وزعزعة استقرار الدول، وتتميز بخصائص فريدة تجعل مواجهتها مستعصية على النظم القانونية التقليدية الفردية، لاسيما مع تشابك أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدد السلم والأمن الدوليين في الصميم.

أثبتت الدراسة أن الأمم المتحدة، وعبر أجهزتها الرئيسية لاسيما مجلس الأمن الدولي، قد طورت ترسانة مؤسساتية وتشريعية هامة (مثل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والقرارات الملزمة تحت الفصل السابع كالقرارين 1373 و2178). وقد أسهمت هذه الآليات، بجانب جهود المنظمات الإقليمية، في تضييق الخناق على شبكات التمويل، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وسد الفراغات التشريعية الوطنية، مما أدى إلى الحد جزئيًا من القدرات العملياتية للعديد من التنظيمات الإرهابية التقليدية.

خلص البحث إلى نتيجة مفادها: أن فعالية الهيئات الدولية تظل "نسبية ومقيدة". ويرجع ذلك إلى اصطدام العمل الدولي بجملة من المعوقات السياسية والقانونية البنيوية؛ أبرزها تغليب المصالح السياسية الضيقة للدول الكبرى (خاصة باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن)، والنزاع المستمر بين متطلبات حماية السيادة الوطنية والالتزامات الدولية، فضلاً عن الفجوة بين إصدار القرارات الدولية والقدرة على تطبيقها الفعلي على الأرض، والقصور في معالجة الجذور المغذية للفكر المتطرف.

وعليه؛ إن مكافحة الإرهاب الدولي ليست معركة عسكرية أو أمنية بحتة، بل هي منظومة قانونية وتنموية متكاملة؛ ولن تحقق الهيئات الدولية فعاليتها القصوى إلا إذا تخفت الدول عن تسييس الظاهرة، وتم الانتقال من مرحلة "رد الفعل" الأمنية إلى مرحلة "الوقاية الاستباقية".

بناءً على هذه النتائج، نوصي بالآتي:

- ضرورة تركيز الهيئات الدولية على معالجة البيئات الطاردة والتنموية التي يستغلها الإرهاب لاستقطاب الأفراد.
- العمل الجاد على إقرار اتفاقية دولية شاملة لتعريف الإرهاب تفصل بدقة بينه وبين الحق المشروع للشعوب في تقرير مصيرها وفقاً للمواثيق الدولية.
- تقليل هيمنة الحسابات الجيوسياسية على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب لضمان عدالتها وصارمتها.

المراجع

المراجع العربية:

1. أوبازي، يوسف. (2010). مكافحة الإرهاب الدولي: الأطر والآليات. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، (92)، 149–171.
2. الجزولي، علاء الدين محمد موسى. (2019). جريمة الإرهاب وآليات مكافحتها. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 3(10)، 104–114.
3. الحصايري، محمد إبراهيم. (2015). مكافحة الإرهاب: ثغرات ينبغي سدها. مجلة دراسات دولية، (128–129)، 69–89.
4. حوحو، رمزي. (2010). التعاون الدولي لمكافحة جرائم الإرهاب. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (6)، 190–200.
5. الحياصات، محمد حمود سالم. (2015). مكافحة الإرهاب في القانون الدولي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش، كلية القانون.

6. الدوسري، عبدالله عجلان عبدالله. (2021). الإرهاب: أسبابه وسبل مواجهته. مجلة الدراسات الأمنية، (17)، 97–131.
7. الزهر، عبدالغني جبران. (2008). التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 10(22)، 207–234.
8. عبيد، أحمد هاني. (2021). أساليب تطوير استراتيجية مكافحة الإرهاب. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، (36)، الجزء الأول، 1830–1931.
9. العدوان، عبدالحليم مناع، والصوالحة، أيوب أحمد محمد. (2012). جرائم الإرهاب والمقاومة المشروعة. مجلة التربية، (150)، الجزء الأول، 579–624.
10. العريض، صباح صاحب، والصراف، أمير محسن عبيد. (2024). دور الأمين العام للأمم المتحدة في المنظمات والهيئات التابعة لها. مجلة مركز دراسات الكوفة، (74)، 19–39.
11. علي، المكاشفي العوض محمد. (2009). جرائم الإرهاب والجهود الدولية لمكافحتها (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون.
12. عمروش، الحسين. (2019). معالم استراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي. مجلة دفاتر البحوث العلمية، 7(2)، 12–36.
13. المجالي، هزاع عبدالعزيز. (2014). التعاون الدولي في مكافحة جرائم الإرهاب. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، 6(3)، 131–178.
14. محب الدين، محمد مؤنس. (2000). ظاهرة الإرهاب: المخاطر وسبل المكافحة. مجلة الأمن والحياة، 19(213)، 26–27.
15. المغربي، طه عثمان أبو بكر. (2016). مكافحة مصادر تمويل الإرهاب. في المؤتمر العلمي: دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة الإرهاب (ج. 2، ص ص. 79–94). جامعة الزرقاء.
16. وهاب، حمزة، ومرامرية، سناء. (2023). دور الهيئات الدولية في مكافحة الإرهاب. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 6(2)، 961–973.

المراجع الأجنبية:

1. Bossong, Raphael. (2014). *The evolution of EU counter-terrorism*. Routledge.
2. Catino, Martin Scott, Martin, C. Augustus, & Romaniuk, Scott N. (Eds.). (2023). *The handbook of homeland security*. CRC Press.
3. Christie, Kenneth, & Ahmad, Haval. (2024). *Radicalization, terrorism, and countering extremism*. Rowman & Littlefield.
4. de Londras, Fiona, & Doody, Josephine (Eds.). (2015). *The impact, legitimacy and effectiveness of EU counter-terrorism*. Routledge.
5. Garapon, Antoine, & Rosenfeld, Michel. (2016). *Démocraties sous stress: Les défis du terrorisme global*. Presses Universitaires de France.
6. Halder, Radhika. (2019). *Understanding suicide terrorism: Psychosocial dynamics*. Routledge.
7. Hale-Ross, Simon, & Lowe, David (Eds.). (2019). *Terrorism and state surveillance of communications*. Routledge.
8. Haner, Murat, & Sloan, Melissa M. (Eds.). (2021). *Theories of terrorism: Contemporary perspectives*. Routledge.
9. Hof, Tobias, & Larres, Klaus (Eds.). (2022). *Terrorism and transatlantic relations: Threats and challenges*. Palgrave Macmillan.
10. Ilbiz, Ethem, & Kaunert, Christian. (2021). *EU, Turkey and counter-terrorism: Fighting the PKK and ISIS*. Edward Elgar Publishing.
11. Kaunert, Christian, MacKenzie, Alex, & Léonard, Sarah. (2022). *The European Union as a global counter-terrorism actor*. Edward Elgar Publishing.
12. Romaniuk, Scott Nicholas, Grice, Francis, Irrera, Daniela, & Webb, Stewart (Eds.). (2017). *The Palgrave handbook of global counterterrorism policy*. Palgrave Macmillan.
13. Silke, Andrew (Ed.). (2018). *Routledge handbook of terrorism and counterterrorism*. Routledge.
14. Ventura, João Paulo. (2025). *The "lone wolves": Terrorism and mental (in)sanity*. Edições Sílabo.

References

Arabic References:

1. Oubazi, Youssef. (2010). Combating International Terrorism: Frameworks and Mechanisms. Moroccan Journal of Local Administration and Development, (92), 149–171.
2. Al-Jazouli, Alaa El-Din Mohamed Moussa. (2019). The Crime of Terrorism and Mechanisms for Combating It. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 3(10), 104–114.
3. Al-Hasairi, Mohamed Ibrahim. (2015). Combating Terrorism: Gaps That Must Be Closed. Journal of International Studies, (128–129), 69–89.
4. Houhou, Ramzi. (2010). International Cooperation to Combat Terrorism Crimes. Journal of Law and Humanities, (6), 190–200.
5. Al-Hayasat, Mohamed Hamoud Salem. (2015). Combating Terrorism in International Law (Unpublished Master's Thesis). Jerash University, Faculty of Law.
6. Al-Dossari, Abdullah Ajlan Abdullah. (2021). Terrorism: Its Causes and Ways to Confront It. Journal of Security Studies, (17), 97–131.
7. Al-Zahr, Abdulghani Jabran. (2008). International Cooperation in Combating Terrorism. Journal of Social and Human Sciences, 10(22), 207–234.
8. Obaid, Ahmed Hani. (2021). Methods for Developing a Counter-Terrorism Strategy. Journal of the Faculty of Sharia and Law in Tanta, (36), Part One, 1830–1931.
9. Al-Adwan, Abdulhalim Manna, and Al-Sawalha, Ayoub Ahmed Mohammed. (2012). Crimes of Terrorism and Legitimate Resistance. Journal of Education, (150), Part One, 579–624.
10. Al-Arayedh, Sabah Saheb, and Al-Sarraf, Amir Mohsen Obaid. (2024). The Role of the Secretary-General of the United Nations in its Affiliated Organizations and Bodies. Journal of the Kufa Studies Center, (74), 19–39.
11. ALTAEB, M. O. (2024). Legal mechanisms to confront and reduce financial and administrative corruption. Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 704-719.
12. Ali, Al-Mukashfi Al-Awad Muhammad. (2009). Terrorism Crimes and International Efforts to Combat Them (Unpublished Doctoral Dissertation). Omdurman Islamic University, Faculty of Sharia and Law.
13. Amroush, Al-Hussein. (2019). Features of the United States Strategy in Combating International Terrorism Crimes. Journal of Scientific Research Notebooks, 7(2), 12–36.
14. Al-Majali, Hazza Abdul Aziz. (2014). International Cooperation in Combating Terrorism Crimes. Jordanian Journal of Law and Political Science, 6(3), 131–178.
15. Muhib Al-Din, Muhammad Mu'nis. (2000). The Phenomenon of Terrorism: Risks and Means of Combating It. Journal of Security and Life, 19(213), 26–27.
16. Al-Maghribi, Taha Othman Abu Bakr. (2016). Combating the Sources of Terrorism Financing. In the scientific conference: The Role of Sharia, Law, and Media in Combating Terrorism (Vol. 2, pp. 79–94). Zarqa University.
17. Wahab, Hamza, and Maramriya, Sanaa. (2023). The Role of International Bodies in Combating Terrorism. Journal of Legal and Economic Research, 6(2), 961–973.

Foreign References:

1. Bossong, Raphael. (2014). The Evolution of EU Counter-Terrorism. Routledge.
2. Catino, Martin, Scott, Martin, C. Augustus, & Romaniuk, Scott N. (Eds.). (2023). The Handbook of Homeland Security. CRC Press.
3. Christie, Kenneth, & Ahmad, Haval. (2024). Radicalization, Terrorism, and Countering Extremism. Rowman & Littlefield.
4. de Londras, Fiona, & Doody, Josephine (Eds.). (2015). The impact, legitimacy and effectiveness of EU counter-terrorism. Routledge.
5. Garapon, Antoine, & Rosenfeld, Michel. (2016). Democracy so stressed: The defenses of global terrorism. Presses Universitaires de France.

6. Halder, Radhika. (2019). Understanding suicide terrorism: Psychosocial dynamics. Routledge.
7. Hale-Ross, Simon, & Lowe, David (Eds.). (2019). Terrorism and state surveillance of communications. Routledge.
8. Haner, Murat, & Sloan, Melissa M. (Eds.). (2021). Theories of terrorism: Contemporary perspectives. Routledge.
9. Hof, Tobias, & Larres, Klaus (Eds.). (2022). Terrorism and transatlantic relations: Threats and challenges. Palgrave Macmillan.
10. Ilbiz, Ethem, & Kaunert, Christian. (2021). EU, Turkey and counter-terrorism: Fighting the PKK and ISIS. Edward Elgar Publishing.
11. Kaunert, Christian, MacKenzie, Alex, & Leonard, Sarah. (2022). The European Union as a global counter-terrorism actor. Edward Elgar Publishing.
12. Romaniuk, Scott Nicholas, Grice, Francis, Irrera, Daniela, & Webb, Stewart (Eds.). (2017). The Palgrave handbook of global counterterrorism policy. Palgrave Macmillan.
13. Silke, Andrew (Ed.). (2018). Routledge handbook of terrorism and counterterrorism. Routledge.
14. Ventura, João Paulo. (2025). The “lone wolves”: Terrorism and mental (in)sanity. Edições Sílabo.

Disclaimer/Publisher’s Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.